

التسامح الديني في السعودية يُحيل قضية نادي الصفا إلى محكمة الإرهاب



لا يبدو أن قضية الأهاريج الدينية التي أطلقت على مدرجات ملعب نادي الصفا شهر فبراير/شباط الماضي ستمرّ مرور الكرام فيمحاكم آل سعود. لن يكتفي النظام بالتخويف و"البلبلة" المفتعلة وقرارات منع السفر التي صدرت بحق من كان حاضراً ومن لم يكن، ولا حتى اكتفى باستدعاء الحاضرين من جماهير النادي لتوقيع تعهد بعدم تكرار الفعل.

وفي جديد القضية "المهددة للأمن القومي السعودي"، إحالـت ما تسمى "النـيـابة العامة السعودية" المعـتـقـلـين في القضية من جـماـهـيرـ نـادـيـ الصـفـاـ إلىـ محـكـمةـ الإـرـهـابـ فيـ الـرـيـاضـ .

وكتب الحقوقـي عـادـلـ السـعـيدـ عـلـىـ حـسـابـهـ فيـ منـصـةـ "إـكسـ"ـ "سـتـبـدـأـ"ـ فيـ 28ـ مـارـسـ مـحاـكـمةـ 11ـ شـخـصـاـ مـنـ مشـجـعـيـ نـادـيـ الصـفـاـ فيـ السـعـودـيـةـ،ـ عـلـىـ خـلـفـيـةـ تـرـدـيـدـ أـهـارـيجـ وـقـرـاءـةـ مـوـلـدـ إـلـمـامـ عـلـيـ بـيـنـ الشـوـطـيـنـ،ـ اـسـتـنـادـاـ لـلـمـادـةـ 6ـ مـنـ نـظـامـ الـجـرـائـمـ الـمـعـلـوـمـاتـيـةـ.ـ وـيـواـجـهـ الـمـدـعـيـ عـلـيـهـمـ اـتـهـاماـ بـالـمـسـاسـ بـالـنـظـامـ الـعـامـ وـإـذـكـاءـ رـوحـ التـعـصـبـ الطـائـفيـ وـالـمـسـاسـ بـصـفـوـ الـوـحدـةـ الـوطـنـيـةـ.ـ"

يُذكر أن وزارة الرياضة السعودية كانت قد ادعت في بيانها مخالفة رابطة جمهور النادي القطيفي المادة (8/1) من اللائحة الأساسية للأندية الرياضية التي نصت على الالتزام بالأنظمة واللوائح المعتمدة بها في المملكة". ورغم البيان أنه "وفقاً لما ورد في المادة (36/3) من اللائحة الأساسية للأندية الرياضية التي نصت على: (للوزارة أن تحل مجلس الإدارة لأي من الحالات التالية: إذا ارتكب تصرفات، أو ممارسات، أو أعمالاً تتنافى مع النظام العام، أو الآداب العامة، أو الأنظمة المعترضة)".

وادعى البيان "عدم التزام نادي الصفا بالمنطقة الشرقية بالأنظمة واللوائح التي تحقق الأهداف السامية للرياضة"، حيث جرى اتخاذ عدد من القرارات: "أولاً، حلّ مجلس إدارة نادي الصفا اعتباراً من تاريخه، وفقاً للائحة الأساسيات للأندية الرياضية". "ثانياً، حرمان المخالفين من الانتساب للنادي أو أي أندية أخرى، وإحالتهم إلى الجهات المعنية لاتخاذ ما يلزم".

من جهتها، انكبت^١ ما تسمى بـ "لجنة الانضباط"، والتي بالمناسبة لم يكن يعرف بوجودها إلا عن طريق الإعلام، إلى اقرار عقوبات طالت جماهير النادي وإدارته بعد ترديد الأول "عبارات وهتافات مخالفة لأحكام لائحة الانضباط والأخلاق"، بحسب وصفها. وفيما جاء في سلسلة القرارات المضافة "إلزام نادي الصفا بدفع غرامة مالية قدرها مائة ألف ريال لحساب الاتحاد السعودي لكرة القدم (ما يقارب 53 ألف دولار). وإلزامه بطبع أول 5 مباريات قادمة على أرضه دون حضور الجمهور ضمن مسابقة دوري يلو للدرجة الأولى، بالإضافة إلى إغلاق كامل الملعب".

ولم يكتفى بذلك، بل تم حينها استدعاء أكثر من ١٥٠ إلى ٢٠٠ مشجعاً حضر المباراة إلى مركز شرطة صفوى للتحقيق معهم ومن ثم التوقيع على تعهد "عدم إعادة هذه الشعارات "الطائفية"!! التي تحضر على الكراهة في الملاعب".

ولفت المصادر، أن عدداً من الذين جرى استدعاؤهم حاولوا السفر وفقاً لجدول مسبق وفوجئوا بمنعهم، الأمر الذي يؤكّد أن النظام السعودي اتخذ هذا الإجراء بحق كل من وقع تعهدها لدى مركز الشرطة.

وكان قد جرى اعتقال 10 شبّان من قبل ما يسمى رئاسة أمن الدولة وهم:

١ - علي حسين مويس.

٢ - حسين علي المرهون.

٣- حيدر الصالح

٤- كامل المسلم

٥- عبد الله مؤيد الشرياوي

٦- قاسم محمود قريش

٧- عطا الله قريش

٨- علي حسن قريش

٩- أحمد بدر المغلق

١٠- أحمد المسري

بساطة، إن المشهد اليوم في "السعودية" يُتيح كل شيء، وأي شيء ما دام لا يمسّ "ولي الأمر، ولا يُعلي صوت أي فئة دينية أو عقائدية لا تنضم وتوجهات "السعودية الجديدة". بلاد الحرمين هذه، التي سمح فيها بافتتاح أول محل لبيع المشروبات الكحولية بزعم تقديم تسهيلات للدبلوماسيين غير المسلمين، وحيث تتوالى الوفود الإسرائيلية رسمية وغير رسمية.

يُزعم النظام السعودي في تطبيعه المكشوف مع الصهاينة "تسامحه الديني"، ويستقبل الوفود الهندوسية ويراعي آثار اليهود، لكنه يقف عند الأهاريج الدينية فيُحيلها قضية تستحق وسم الإرهاب وما تعنيه هذه المحكمة في المخزون الفكري ووعي أبناء القطيف.

تأتي خطوات السعودية في "الانفتاح على الأديان" في ظل تصاعد حالة قمعها لأبناء الجزيرة العربية من الطائفة الشيعية، حيث يُمنعون من ممارسة شعائرهم الدينية في أرضهم، بينما يُؤتى بأصحاب القلنسوة من يُعد بحار عن البلاد ليُرحب بهم، فيكونوا أدوات تجديد بيعة آل سعود لرببيتهم. الانبطاح "السعودي" الأخير تمثّل برسالة اعتذار من السفارة السعودية في واشنطن إلى الحاخام اليهودي إبراهام كوبر والذي تم منعه من الدخول إلى بوابة الدرعية بعد رفضه إزالة قبة الكيبة، خلال زيارة وفد

أمريكي مؤخراً، وأشارت إلى أن هذا الحادث كان نتيجة سوء فهم للبروتوكولات الداخلية، وأن "الحكومة" تتطلع إلى الترحيب به مرة أخرى في البلاد. أتى ذلك ردًا على إعلان اللجنة الأمريكية للحرية الدينية قطع وفدها زيارته للسعودية. وهو البيان الذي احتفت به وسائل إعلام صهيونية، بمعزل عن أصل الحادثة وحرية الحاخام بالتنقل في أرجاء البلاد. من جانبه قال كبور- الذي ألغى واللجنة التي كانت ترافقه رحلتهم إلى الدرعية- في بيان استنكاري أنه "في وقت تتفشى معاداة السامية، فإن الطلب إلى بأن أزيل قلنستوي، هو أمر قد منعنا، نحن أعضاء اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، من مواصلة زيارتنا" لموقع الدرعية.